

تنافس انتخابي شرس بين حزبي الأحرار والعدالة والتنمية على أغاير المغربية

محمد مامون العلو

للأحرار والعدالة والتنمية، حيث عرفت إنزالا انتخابيا للأحرار بإطلاق حملته الانتخابية منها، لتقوم قيادات حزب العدالة والتنمية بالرد عبر حملة مقابلة من نفس المدينة وبالهجوم على غريمهم الأحرار.

وفي خضم صراعهم السياسي انتقد التجمع الوطني للأحرار الهجوم المتواصل لقيادات العدالة والتنمية، على جمعية "جود" بسبب توزيعها المساعدات الرمضانية، مؤكداً أن ما يتبعين أن يتم الانتخاب إليه هو "المؤسسات التي تصرف المال العام في مساعدات توزع بشعارات الأحزاب. كما يتعين "الحذر" من المال الذي يأتي من دول أجنبية ويوظف لخدمة أجنحة سياسية ودينية".

وتتهم قيادات العدالة والتنمية أخنوش، باستعمال إمكانيات المصالح التابعة لوزارة الصيد البحري التي يقودها، من أجل استمالة الناخبين في تجاوز للمقتضيات القانونية ذات الصلة، بغرض التأثير على التنافس الانتخابي.



عزيز أخنوش

الأشهر المقبلة تحتاج من الجميع المرور إلى السرعة القصوى

وكانت الأمانة العامة للعدالة والتنمية قد حذرت، من انزياح بعض رجال السلطة، سواء بدعم طرف سياسي معين على حساب باقي الأطراف أو بالتخوف من الانتفاء أو الترشح باسم حزب العدالة والتنمية.

ورد أخنوش على خطاب العدالة والتنمية، بقوله إن أكبر دليل على عدم صحة ما يقولون هو أننا استغلنا خبرنا خاصة في الجهات التي لم تتوفر فيها على برلماني واحد ثلاث ولايات متتالية، وذلك واضح من خلال أكبر مشروع في القارة الأفريقية لتحلية المياه من أجل الزراعة.

ويعتمد حزب التجمع الوطني للأحرار على الإيعان لترسيخ مكانته انتخابيا في أغاير وملحقاتها الترابية، حيث ركز الحزب على إبراهيم حافيد، وكبار الأعضاء، وحتى ينزح من العدالة والتنمية السبب الانتخابي للبقاء على رأس الحكومة.

وتنطلق لأول مرة بالمغرب الانتخابات البرلمانية والجماعية (البلدية) في نفس اليوم، ما يشكل ضغطا إضافيا على العدالة والتنمية الذي يناضل من أجل نيل منصب عمدة المدينة ورؤساء البلديات، وهو ما يجعل الأحرار لنفسه على مستوى كل المناطق التابعة لجهة أغاير.

ويشدد التنافس الحاد بين الحزبين في المنطقة كون أغلب القيادات السياسية الهامة للحزبين تنتمي إلى جهة سوس ماسة.

وستكون مدينة أغاير مركزا للتنافس الشديد بين التجمع الوطني

الرباط - باتت أغاير كبرى مدن الجنوب المغربي، محطة نزاع سياسي وانتخابي بين حزبي التجمع الوطني للأحرار والعدالة والتنمية، لتكون المنطقة معقلا لكلا الحزبين على المستوى الاجتماعي والعربي لأغلب قيادات الحزبين.

وحسم عزيز أخنوش رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، الخميس، ترشحه وكيل لائحة حزبه في الانتخابات المحلية ببلدية أغاير، بعدما كان مترددا في قراره النزول في الانتخابات التشريعية في تزيت التابعة لأغاير، أم يترشح على رأس لائحة الجماعة الترابية للمدينة، رغم أن قيادة الحزب كانت ترجح انتخابه على المستوى البرلماني كي يعزز من حظوظ حزبه لنيل رئاسة الحكومة.

وأكد متابعون للشأن السياسي أن هذا المؤشر يشكل تحديا كبيرا لكلا الحزبين في استقطاب منتخبين يقفون في المقدمة للانتخابات المحلية والتشريعية، ويقوي التنافس الحاد بين الحزبين في المنطقة كون أغلب القيادات السياسية الهامة للحزبين تنتمي إلى جهة سوس ماسة، وعلى رأسهم الأمين العام، عزيز أخنوش، وسعد الدين العثماني، اللذان ينتميان إلى بلدة تافراوت وإنزكان.

ويرى مراقبون أن أخنوش انطلق انتخابيا وتواصل من منطقتهم لترسيخ تواجد وتكثيف نفوذ كبير في هذه المنطقة لتأمين قواعد الانتخابية كاستراتيجية لهزم العدالة والتنمية، في وقت يركز العدالة والتنمية على العنصر القبلي والديني لمنازلة زعيم التجمع الوطني للأحرار الذي اعتمد سياسة تواصلية يرى أنها ستفي بغرض الانتخابي.

وفي اجتماع ترأسه أخنوش بأغاير الأربعاء، أكد أن حزبه واع بضرورة تغيير الطريقة التقليدية في العمل السياسي، بما يحترم نكاه المواطن وتعطشه للمساهمة أيضا في صناعة القرار، مؤكدا أن الأحرار حزب يلتزم بما يقدمه من حلول.

ويتطلع حزب التجمع الوطني للأحرار إلى تصد الانتخابات التشريعية المقبلة كي يمر إلى مستوى التكليف بتشكيل الحكومة، وحتى ينزح من العدالة والتنمية السبب الانتخابي للبقاء على رأس الحكومة.

وتنطلق لأول مرة بالمغرب الانتخابات البرلمانية والجماعية (البلدية) في نفس اليوم، ما يشكل ضغطا إضافيا على العدالة والتنمية الذي يناضل من أجل نيل منصب عمدة المدينة ورؤساء البلديات، وهو ما يجعل الأحرار لنفسه على مستوى كل المناطق التابعة لجهة أغاير.

ويشدد التنافس الحاد بين الحزبين في المنطقة كون أغلب القيادات السياسية الهامة للحزبين تنتمي إلى جهة سوس ماسة.

وستكون مدينة أغاير مركزا للتنافس الشديد بين التجمع الوطني

السلطة الجزائرية تواصل تجاهل تعقيدات الأزمة السياسية

تعيين تكنوقراطي على رأس الحكومة لمعالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية



صابر بليدي

لا تزال السلطة الجزائرية تتجاهل أسباب تفاقم الأزمة السياسية بالبلاد، حيث حمل اختيار الرئيس عبدالمجيد تبون لشخصية تكنوقراط على رأس حكومة بلاده جملة من الرسائل مفادها الترويج للاهتمام بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية، في خطوة تهدف إلى تجنب الدعوات المناهية بتكوين حكومة سياسية وتكريس مبدأ استقرار السلطة.

الجزائر - فاجأ الرئيس الجزائري الطبقة السياسية، وفي مقدمتها الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية الأخيرة، بتعيين تكنوقراطي على رأس الحكومة الجديدة، في رسالة تعطي الانطباع بان أولوية السلطة في الظرف الراهن هي الجبهتان الاقتصادية والاجتماعية، رغم التعقيدات التي تمر بها البلاد منذ أكثر من عامين في المجال السياسي، وتوسع القطيعة بين الشارع والنظام القائم.

وشرع الوزير الأول الجديد أيمن بن عبد الرحمن، منذ الخميس، في مشاورات سياسية مع الطبقة السياسية المتوجة في الانتخابات النيابية الأخيرة، من أجل استكمال تشكيل الحكومة وتوزيع الحقائق عليها. وهي الخطوة التي تؤكد طابعها الشكلي، في ظل توجه السلطة إلى حكومة تكنوقراطية تضطلع بالمهام الاقتصادية والاجتماعية، وتجاهلها للأزمة السياسية ولطالب الحكومة السياسية التي طالبت بها بعض الأطراف.



أيمن بن عبد الرحمن
سنعمل جاهدين كرجل واحد لتحقيق الجزائر الجديدة

ويبدو أن السلطة غير مكترثة بالشرعية الشعبية المفقودة بعد مقاطعة نحو 80 في المئة من الجزائريين للانتخابات النيابية الأخيرة، ولا تريد الذهاب إلى حكومة سياسية لجسر الهوة السحيقة بينها وبين الشارع، وأن أولويتها تتركز على الملفين الاقتصادي والاجتماعي.

وجاء اختيار الرئيس عبدالمجيد تبون لوزير المالية ومدير بنك الجزائر السابق، الخبير المالي أيمن بن عبد الرحمن، ليكرس استقرار السلطة على مخزونها البشري من الكفاءات والكوار، ويقطع الطريق أمام أصوات التغيير الداخلي المرفوعة من طرف بعض القوى الحزبية والسياسية الموالية لها.

السلطة الجزائرية لا تريد الذهاب إلى حكومة سياسية

من الاحتجاجات، كان آخرها أزمة الماء الصالح للشرب المفاجئة والتي شملت بشكل كبير وسط وغرب البلاد. وفيما كانت الأنظار ومطالب بعض الأحزاب تتوجه إلى حكومة توافق سياسي، لمعالجة الوضع الداخلي المحتقن بسبب إيمان السلطة في تشديد قبضتها الحديدية على فواعل وشبطاء الحراك الشعبي المعارض، جاء تعيين التكنوقراطي أيمن بن عبد الرحمن على رأس الحكومة ليؤكد أن السلطة غير مستعدة للالتفات إلى مطالب امتصاص الغضب السياسي والتهديد والانفتاح على الطبقة المعارضة.

وتزامن التعيين المذكور مع إصدار قضاء العاصمة قرارا يقضي بإيداع منسق الحركة الديمقراطية الاجتماعية المعارضة فتحى غراس السجن، بعد توقيفه الأربعاء في مسكنه بمدينة قسنطينة، لينضاف بذلك إلى نحو 300 موقوف ومسجون بسبب موافقهم السياسية المعارضة للسلطة، الأمر الذي يرشح المشهد الجزائري للمزيد من الاحتقان والقطيعة بين السلطة والشارع.

وكانت حركة مجتمع السلم الإخوانية، الفائزة بـ68 مقعدا نيابيا، قد أعلنت أمس الأول عن عدم مشاركتها في الحكومة، وأنها ستكون في صف المعارضة داخل البرلمان، كما يبدو أن الأحزاب الأخرى غير متحمسة لرافقة السلطة في منبرجها الجديد، ولو أنها ستكتفي بخصتها المحدودة في الطاقم الحكومي الجديد، والتنازل عن برنامجها من أجل دعم برنامج رئيس الدولة، ليستنسخ من جديد سيناريو الرئيس عبدالعزیز بوتفليقة الذي فرض برنامجا على برامج

وبهذا التعيين يكون الرئيس تبون قد حافظ على تقاليد السلطة السائرة في التعاطي مع خلفائها السياسيين، بمنحهم حقائق محدودة، في ظل توقع أن تحتفظ لنفسها بالحقائب السيادية كالخارجية والداخلية والمالية والعدل. وينتظر أن يعلن أيمن بن عبد الرحمن عن طاقمه الحكومي خلال الأيام القليلة القادمة، بغية التفرغ الفوري لمعالجة الكثير من الملفات المترامية في مختلف المجالات، خاصة في ظل التداعيات التي خلفتها الأزمة الاقتصادية وجاهحة كورونا على الاقتصاد المحلي الذي يعاني من حالة اختناق حقيقي.

وتأكد ذلك من خلال الكلمة المقتضبة التي وجهها الرئيس تبون لرئيس الوزراء الجديد، خلال مراسم التعيين، والتي جاء فيها "أنت أهل للمهمة لأن ما ننتظرنا في المستقبل له علاقة بالشأن الاقتصادي والاجتماعي، إذن مالي وأنت على دراية بكل المسائل المالية".

وقضى أيمن بن عبد الرحمن مساره المهني في القطاع المالي منذ التحاقه بقطاع الضرائب في مطلع التسعينات، قبل أن يرقى إلى مدير عام البنك المركزي، ثم عين وزيرا للمالية في الحكومة السابقة، وارتبط اسمه بأزمة السيولة التي عاشتها البلاد بحدود خلال الأشهر المالية، أين أبدى ارتباكاً وخطاباً غير مقنع.

وتواجهه الجزائر وضعاً مالياً واقتصادياً معقداً، بسبب تراجع مداخيل النفط والإنتاج، وجمود الإنتاج المحلي، ونفثي البطالة خلال السنوات الأخيرة، وتراجع القدرة الشرائية، بما يضع الجبهة الاجتماعية على صفيح ساجن بدأت ملامحه تتجلى في مسلسل مفتوح

الحكومة التونسية تدعو إلى تدخل الجيش في المناطق الموبوءة بكورونا

خالد هدوي

ولفت إلى أن الجيش تحت أمر الرئيس سعيد، وهذه مسألة لا يختلف فيها إثنان، والحكومة تريد أن تدفع بالأمن والجيش في مواجهة مباشرة مع المواطنين، وهي لا تملك مخططا واضحا لجلب التلقيح وإدارة أزمة الكوفيد.

وأثر نجاحها العام الماضي في السيطرة على الموجة الأولى من الوباء، تواجه البلاد موجة رابعة، كما تواجه الحكومة انتقادات واسعة النطاق لبطء وتيرة حملة التطعيم وامتلاء وحدات الرعاية الفائقة بالمستشفيات عن آخرها في ظل رفض المشيبي فرض الحجر الشامل مرة أخرى، قائلًا إن البلاد لن تتحمل.

ونجح الحجر الشامل في 2020 في احتواء الوباء، رغم تداعياته الاقتصادية والاجتماعية والخسائر الكبيرة التي تكبدتها مختلف الفئات.

وحسب أرقام وزارة الصحة، سجلت تونس 5251 حالة إصابة جديدة بالكوفيد، و106 وفيات ليصل العدد الإجمالي للوفيات إلى نحو 15 ألفا. وكان عضو اللجنة العلمية في تونس أمان الله المسعدي حذر الخميس الماضي أن الوضع الوبائي في البلاد، قائلًا إنه أصبح كارثيا.

وهو كثيرا ما لجأ إلى ذلك عندما تكون المصلحة مشتركة وتقتضي معاضدة القوات المسلحة".



عبدالعزیز القطي
إشراك الجيش يحتاج تأكيدا من الرئيس
قيس سعيد



حاتم المليكى
الحكومة تريد أن تدفع الجيش نحو مواجهة مباشرة مع المواطنين

وأضاف "للجوء إلى القوة أساسه عدم وجود إجراءات حقيقية، وهناك عملية تحيل من الحكومة بمعنى منع الجولان في فترة معينة لتجنب التعويضات الاجتماعية، وراثيا في مارس 2020 نوعا من الالتزام لأنه ثمة إجراءات واقعية وكان هناك قبول طوعي من المواطن، الحكومة في حالة من العجز وتريد التزام المواطنين بالإجراءات دون أن تتحمل المسؤولية، والاختلاف ليس حول الحجر بل حول الإجراءات".

وكشفت رجاء الطرابلسي والية سوسة (وسط) في تصريح لإذاعة محلية، أن الطلب وجه منذ أسبوع ويتعلق بالمحافظات التي سجلت إصابات مرتفعة على غرار محافظة سوسة.

وتم تمديد ساعات حظر التجول ليلا بهدف كبح سرعة انتشار الوباء، بعدما سجلت البلاد رقما قياسيا في عدد الإصابات اليومية بالفايروس.

ويطلق حظر التجول من الساعة الثامنة مساء وحتى الخامسة صباحا اعتبارا من الخميس، كما قالت الحكومة إنها ستحظر كافة التجمعات حتى الـ11 من يوليو الجاري.

وأشاد مراقبون بالدور الجوهري للمؤسسة العسكرية زمن المحن والأزمات، حيث تعتبر من أبرز المؤسسات التي تحظى بثقة التونسيين في وقت تراجع فيه منسوب الثقة في الطبقة السياسية.

وأفاد المحلل السياسي عبدالعزیز القطي أن "تدخل الجيش يأتي لتعزيز الرقابة المشتركة مع الدوريات الأمنية، وهو أمر معمول به منذ مدة ويساهم في فرض إجراءات الحجر الصحي".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "قرار تشريك الجيش في مواجهة الأزمة يحتاج تأكيدا من الرئيس قيس سعيد،

اعتبر البعض مطلب الحكومة مطية للرج بالجيش في مواجهة المواطنين وتملصها من تحمل مسؤولياتها.

وطالب رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي المؤسسة العسكرية بتدخل الجيش في المحافظات الموبوءة جراء ارتفاع الإصابات والوفيات بكورونا.



المؤسسة العسكرية تحظى بثقة المواطنين